فوق الطاولة

هني الحمدان

الزرع الفاسد!

لم يأت قرار الحكومة بتحديد ولايات عمل معاون الوزير والسادة المديرين العامين بـ٧ سنوات للمعاونين و٥ سنوات للمديرين العامين صادماً، بل كان وقعه عادياً جداً لكلّ الذين ينشدون الإصلاح منذ سنوات!

بعيداً عن إيجابيات القرار ومغزاه وما يصبو إليه، يطرح السؤال الآتي:هل آلية تعيين الأشخاص لشغل منصب مدير وغيره مثلاً صحيحة يا ترى؟!

كل ما يجري عبر آليات التعيين في معظم مؤسساتنا للأسف مازال وفق مبدأ «المحاباة والمعرفة الشخصية» لهذا الشخص دون ذاك، أي من لديه واسطة قوية هو من سيظفر بتلك المنزلة ويكسب «سيف» الأموال، فالمحاباة و«التنفيعة» وأحياناً تفصيل بعض المناصب على مقاس بعض المقربين والأصهار غير الأكفياء وسائل وطرق تحظى بمباركة صامتة من أصحاب القرار!

لا أحد تعنيه الكفاءات ولا الخبرات، المهم أن يتسيّد صاحب الحظوة والمنزلة المدعم بكلّ قنوات المساندة على أعلى سدة في المؤسسة، ومن ثم تبدأ مناوراته وألاعيبه وسرقاته، من باب «نفّع واستنفع»، ومن يفكر بالوقوف بوجه هذا المدير أو ذاك المسؤول مصيره النفي أو النقل وربما أكثر من ذلك للعزل والتهميش!

لم تكن طرق تعيين السادة المديرين سليمة، والمخجل حقاً أن من بموقع إصدار القرار يتدخل بسلطته ووجاهته لحرمان أصحاب الكفاءة في المراكز، و«دفش» المؤخرة من أصحابهم وربما ألولادهم ليئالوا من الوجاهة المزيفة ومواقع المسؤولية ومنافعها الفضفاضة عليهم.

مخجل بحق مشاهدة فلان تقلد منصباً والكلّ يعلم كيف وصل له، والأكثر خجلاً أن البعض لا يزال يفكر أن الوطن غنيمة، فأملأ أكياسك ووظف ناسك وبكل ما أوتيت من قوة!

ما نقرؤه بين الحين والآخر عن تجاوزات بعض الإدارات ببعض المؤسسات ما هو إلا نتيجة إسناد مناصب لأشخاص غير أكفاء؛ ما نسمعه من سرقات بالملايين لا يدل إلا على مؤشر الفساد وبقائه يرتع أينما وجدت قنوات المال! فما نراه من ترهل وخسائر وشفط الملايين ما هو إلا حصاد ذلك الزرع الفاسد، وفوق ذلك يتشدقون ويقولون إننا نطبق الإجراءات بتطبيق تكاثفَ الفرص لأصحاب الكفاءات!

يا للأسف ويا لخيباتنا ممن يتوعدون بمحاربة الفساد ويرون الخطايا تمر من بين أيديهم وعلى مسامعهم ويباركون لمن يسرق ويكذب.

هل نسحق آحلامنا وآمالنا بوقت بات الحلم صعب التحقق؟ ما يحصل تغول ومماهاة وإسفاف لا يوازيه إصلاح، أي بلد يبدأ بإصلاح النفوس وإبعاد أصحاب «الواو» كلياً عن أي مشهد كان عندها ممكن أن نحلم ونتأمل.

تبسيط إجراءات ومزايا تفضيلية للمتحولين للري الحديث

الحكومة توجه الوزارات بالالتزام بالفترة المحددة لعمل معاوني الوزير والمديرين العامين

حمادة لـ«الوطن»: تشديد الرقابة على المعامل المنتجة لتجهيزات الري وفق المواصفات القياسية وإغلاق المخالفة

هناء غانم

اعتمد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت بالأمس برئاسة المهندس حسين عرنوس مقررات اللجنة العليا للتحول إلى الري الحديث بخصوص تبسيط إجراءات الإقراض لمنح مزايا تفضيلية للمزارعين الذين يتحولون للري الحديث وضرورة التأكد من مطابقة المعامل المنتجة لمستلزمات شبكات الري الحديث للمواصفات المطلوبة ووضع برنامج عمل تنفيذي لإلزام التعامل بطرق وتقنيات الري الحديث تدريجياً.

وفي هذا السياق أكد هاني حمادة مدير صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول للري الحديث لـ«الوطن» أن اللجنة العليا وبعد التداول وافقت على جملة من المقترحات التي تؤكد منح مزايا تفضيلية للمزارعين الذين يتحولون للري الحديث وتتمثل هذه المقترحات بقبول كفالة اتحاد الفلاحين كضمانة للقروض المقدمة من الصندوق والمتضررة شبكاتها نتيجة الأعمال الإرهابية بعد ثبوت تضررها وتقديم نسبة منح ٢٠ بالمئة من قيمة الشبكة إضافة إلى إعفاء الفلاحين من عمولة المصرف الزراعي بنسبة ١ بالمئة مع رفع سقف السحب للشركات المتعاملة مع الصندوق للشبكات المستفيدة عن طريقه حصراً لافتاً إلى أنه يتم تقديم المحروقات اللازمة لعمل معامل الري الحديث المتعاملة مع الصندوق وحسب الطاقة الفعلية والمقدمة للمكتتبين على الشبكات والصندوق بسعر ٣ آلاف ليرة سورية.

وإضافة لذلك أكد حمادة أنه تأكيد تشديد الرقابة على المعامل المنتجة لتجهيزات الري للتصنيع وفق المواصفات القياسية وإغلاق المعامل المخالفة كما تم الاتفاق على تطبيق إلزامية الري الحديث على الشبكات الحكومية المضغوطة وإعطاء المستفيدين مهلة ٦ أشهر للالتزام بتطبيق تقنيات الري الحديث.

وفي السياق ذاته كلف المجلس الوزارات المعنية بتقديم دراسات مفصلة حول واقع الغابات وانتشارها وخطط ترميم المتضرر منها والتوسع بها من خلال حملات التشجير الوطنية، ونشاط القطاع الصناعي الحكومي وواقع المدن والمناطق الصناعية والمنشآت المنفذة وقيد التنفيذ والعمالة والإنتاج فيها ومقترحات تطوير العمل فيها والدور الذي تقوم به لناحية مساهمتها في تأمين حاجة السوق المحلية من العديد من المواد والسلع، إضافة إلى واقع تسويق الحمضيات وزيت الزيتون والبطاطا والفستق الحلبي، ودور السورية للتجارة في التدخل الإيجابي ومؤشرات مبيعاتها والمراحل التي وصلت إليها عملية أتمتة مستودعاتها.

وشدد المهندس عرنوس على جميع الوزارات الالتزام بالسلم الزمني المحدد لمراكز عمل معاون وزير ومدير عام وأمين عام محافظة وإعداد قاعدة بيانات في كل وزارة للكوادر المؤهلة وتصنيفها وفقاً لمتطلبات كل مركز عمل، مشيراً في سياق آخر إلى ضرورة إجراء الصيانات اللازمة لتحسين الواقع المروري والطرقي على محوري (دمشق– حلب) و(دمشق– اللاذقية) في خطة العام الحالي.

وبهدف استثمار الكوادر البشرية الشابة بالشكل الأمثل وتحديد مدى رغبة خريجي الجامعات واستعدادهم للعمل لدى القطاع التربوي بما يمكن وزارة التربية من استكمال خطتها للتوظيف على أسس بيانات مدروسة، استعرض المجلس نتائج استطلاع رأي شمل ٣٦٣٦ من طلاب الجامعات الحكومية حول رغبتهم في التعيين كمدرسين في وزارة التربية باختصاصات رياضيات وعلوم وفيزياء ولغات إنكليزية وفرنسية، وذلك في سياق السعي لتأمين الكوادر المناسبة لضمان حسن سير العملية التربوية والتدريسية لدى وزارة التربية.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن تنظيم عمل الشركات المشتركة في مجال القطاع الزراعي بهدف تعزيز الإنتاج وتطوير القاعدة الإنتاجية وتنشيط عمل هذه الشركات وتطوير استثمارها ومواكبة الخطط الزراعية وتشجيع الشركات العاملة في هذا القطاع ومنحها مرونة أكبر لتنفيذ نشاطاتها.

ووافق المجلس على إنشاء مطمرين صحيين في أراضي حراج الدولة بمنطقتي مشتى الحلو والقدموس في محافظة طرطوس بهدف حماية الموارد البشرية والمائية والتخلص من الآثار السلبية للمكبات العشوائية، وتم تأكيد اعتماد كل الاشتراطات البيئية والفنية الدقيقة للمحافظة على المياه الجوفية والسطحية وتقييم الأثر البيئي قبل اتخاذ الإجراءات التنفيذية.

وناقش مشروع الصك التشريعي الخاص بتنظيم شؤون الطفل المجهول النسب ورعايته انطلاقاً من مبدأ التضامن والتكافل واحترام العدالة الاجتماعية وصون الكرامة لكل فرد من أفراد المجتمع، كما ناقش مشروع الصك التشريعي المتضمن حل الشركة السورية لتوزيع المطبوعات.

ووافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

الفقراء قد يتحملون وجع القلب.. لكنهم لا يتحملون «تكاليفه»

تكلفة مريض القلب في سورية بالملايين.. والصحة خارج التغطية

طبيب قلبية لـ«الوطن»: أسعار العمليات مرتبطة بالاتفاق بين المشفى والطبيب وقد تصل إلى ٢٠ مليون ليرة

نوار هيفا

- نقيب الأطباء لـ«الوطن»: وزارة الصحة هي المعنية بمتابعة أسعار العمليات في المشافي
- «نقابة العمال» لـ«الوطن»: الصحة تلقي اللوم على اللجنة الاقتصادية والأخيرة تلقيه على وزارة المالية

يعيش مريض القلب في سورية المعاناة مرتين، مرة بسبب المرض وتأثيراته عليه، والثانية تكلفة العلاج التي تصل في كثير من الأحيان إلى ملايين الليرات، ناهيك عن توفر الأدوية وارتفاع أسعارها بشكل أوتوماتيكي أكثر من مرة في السنة.

«نمر علي» مريض قلب سبق أن أجرى عملية تركيب شبكتين، قال إنه يحتاج ما يقارب ٦٠ ألف ليرة ثمن أدوية شهرياً، بين ميعات دم وضغط وشحوم وقلب، مضيفاً إن معاينة طبيب القلبية ترتفع بشكل وسطي كل شهر بين ٢٠٠٠–٣٠٠٠ ليرة لتتخطى ٢٠ ألف ليرة، هذا غير تكاليف التحاليل الدورية والمطلوبة من مريض القلب كل ٣ أو ٤ أشهر.

«محمد مقصود» ٧٠ سنة أجرى عملية قسطرة قلبية قبل عام بتكلفة ٦٠٠ ألف ليرة في مستشفى خاص لافتقار المشافي الحكومية التي راجعها للمعدات، فضلاً عن طلب الانتظار لأشهر للحصول على دور.

وأضاف إنه وبعد الاستشارة طلب منه إجراء عملية قلب مفتوح على وجه السرعة، أي عليه تجهيز ٢٠ مليون ليرة غير باقي تكاليف العلاج بعد العملية ومشاكله التي أحدها غياب البدائل المحلية لكثير من الأدوية الأجنبية المتوفرة عن طريق التهريب أضعاف سعرها الحقيقي.

طبيب القلبية (ع. م) بيّن لـ«الوطن» أن كل مشفى له تسعيرة خاصة في العمليات، إضافة لاختلاف حالة المريض الصحية والقدرة على تأمينها، وقد وصلت بعض العمليات في أعلى سقف لها إلى ٢٠ مليون ليرة تكون أجرة الطبيب فيها بحدود ٨ ملايين ليرة في المشافي الخاصة في حين تكون ١٥٠٠ ليرة في المشافي الحكومية معتبراً أن هذه الفجوة تدفع الطبيب لإجراء عملياته والتعاقد مع المشافي الخاصة وهو ما يتسبب بخسارة الكوادر الطبية في المشافي العامة.

الطبيب متعاقداً مع المستشفى على تأمين المواد وبحاجة فقط لغرفة العمليات فيحصل المشفى على نسبة من أجرة العملية.

أما أجور الطبيب في عمليات القلب، فأشار إلى أنها متغيرة ومتقلبة وتعتمد على سمعة الطبيب، فهناك أطباء تصل أجورهم إلى ٨ ملايين ليرة من دون باقي تكاليف العملية.

كذلك أوضح أن تكاليف العمليات متفاوتة بين المشافي العامة والخاصة، كما أنها مرتبطة بحالة المريض، وسعر الشبكية والقسطرة والقدرة على تأمينها، وقد وصلت بعض العمليات في أعلى سقف لها إلى ٢٠ مليون ليرة تكون أجرة الطبيب فيها بحدود ٨ ملايين ليرة في المشافي الخاصة في حين تكون ١٥٠٠ ليرة في المشافي الحكومية معتبراً أن هذه الفجوة تدفع الطبيب لإجراء عملياته والتعاقد مع المشافي الخاصة وهو ما يتسبب بخسارة الكوادر الطبية في المشافي العامة.

«الوطن» أن تسعيرة عمليات القلب سواء تركيب شبكية أم قسطرة أو قلب مفتوح، تصدرها وزارة الصحة وهي المعنية بمتابعة التسعيرات في كل المشافي، مبيناً أن كل مستشفى له تسعيرة معينة.

وعن طرق الحصول على شبكات أو القسطرة ولوازم عمليات القلب، أشار فندي إلى أنه يتم رصد حاجات المشافي وإرسالها لوزارة الصحة وهي المعنية باستيراد هذه اللوازم، نافياً وجود أي حالة نقص أو فقدان للشبكات في السوق الطبية وبكل أنواعها.

وأوضح فندي أن تكلفة عمليات الشبكات اليوم كلها مدفوعة حتى في المشافي الحكومية، حيث إن المريض يتكلف بسعر الشبكة المستوردة في المشافي الحكومية مع مجانية باقي العمل الجراحي وذلك لارتفاع أسعارها.

حاولنا كثيراً التواصل مع وزارة الصحة للحصول على إجابة عن تحديد تسعيرة العمليات أو إصدار قوانين تجرم المخالفين لسقف تسعيرة هذه العمليات من دون أي رد، ما دفعنا للتواصل مع عضو المكتب التنفيذي لنقابة العمال وأمين الشؤون الصحية عبد القادر نحاس الذي كشف عن معاناة العامل في القطاع الحكومي في هذا الموضوع، مؤكداً غياب الالتزام الكلي بالحد الأدنى لتسعيرة وزارة الصحة، والجميع يعمل بتسعيرة الأمر الواقع، مشيراً إلى أن أسعار العمليات غير مقبولة وتفوق قدرة المواطن.

وأكد نحاس أن مطلب أعضاء العمال منذ سنوات كان بإعادة النظر بتسعيرة الحد الأدنى لوزارة الصحة التي لم يطرأ عليها أي تعديل منذ العام ٢٠٠٤، وعليه تم تشكيل لجنة من وزارة الصحة مؤلفة من معاون وزير الصحة كرئيس لجنة وممثلين عن نقابات العمال والصيادلة وكل المنظمات حتى المشافي الخاصة والعامة، وأكملت اللجنة عملها على مدار عام ونصف العام وخرجت بمسودة قرار لتعديل الحد الأدنى من الأجور بما يتناسب مع الواقع الحالي ويعود بالنفع سواء على الطبيب أم المشفى وحتى المريض لتخفيف عبء استغلال المشافي الخاصة لوضعه الصحي، لكن للأسف لم تلقَ مسودة القرار أي تحرك فعلي من وزارة الصحة والأسعار بقيت على ما هي عليه والوضع الصحي في المشافي الحكومية يتراجع.

وأكد النحاس أنه لدى مراجعة وزارة الصحة للسؤال عن قرار اللجنة يكون الجواب بأن القرار بذمة اللجنة الاقتصادية، واللجنة الاقتصادية تتهرب وتلقي اللوم على وزارة المالية من دون تقديم تبرير منطقي لرفض مقترح اللجنة.

المواصفات تساهم بتسهيل وصول المنتجات السورية إلى أسواق العالم

حلاق لـ«الوطن»: نقوم بدراسات على زيت الزيتون للحصول على شهادة الأيزو

هناء غانم

أكد المدير العام لهيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية محسن حلاق لـ«الوطن» أن الهيئة تتابع التنسيق مع منظمة التقييس الدولية «الأيزو» وهيئة دستور الغذاء العالمي «كودكس» في مختلف المجالات والمشاركة في نشاطاتها سواء حضور الاجتماعات الافتراضية للجان الفنية الدولية أم دراسة مشاريع المواصفات الدولية للاستفادة منها لتطوير المواصفات القياسية الوطنية لتكون مطابقة للمواصفات القياسية الدولية وتسهيل انسياب البضائع الوطنية الحاصلة على شارة المطابقة في الأسواق العالمية.

وأضاف الحلاق: إن أي مادة أو سلعة ليست لها مواصفات ومعايير لا تستطيع الاستمرار لأن المواصفة هي المعيار وهي الأساس للمقارنة بين الصح والخطأ، مؤكداً أن وضع المواصفة يتم بناء على قرار لجنة مشكلة من مختلف الوزارات والجهات العاملة من القطاعين العام والخاص تقوم بإبداء رأيها بالمواصفة وبناء عليه تتم الموافقة عليها كل حسب اختصاصه، مؤكداً أن ٨٠ بالمئة من المواصفات منتجاتنا عالمية، لافتاً إلى أن هناك خصوصيات لكل منتج.

وعن رؤية الهيئة قال: تمت مخاطبة كل الجهات العامة لمعرفة ما المنتجات والمعايير المحددة المطلوبة لموافاة الهيئة بها لوضعها، وقد تم التركيز على بعض المواصفات التي تحدثت عنها الشكاوى لعدم التناغم مع الاتحاد الأوروبي مثلاً /التوابل – الكمون – المشروبات والعصائر – ليس لأنها غير مطابقة للمواصفات بل لأن هناك تشديداً في التشريعات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، وسورية معروفة بأنها ضمن المواصفات العالمية ومن ضمن ١٦٠ دولة حصلت على /الأيزو/.

وأضاف: يتم العمل اليوم على إجراء دراسات وأبحاث عن أهمية زيت الزيتون ليكون من أهم الزيوت عالمياً وحصوله على الأيزو.

وأشار حلاق إلى أن هيئة المواصفات والمقاييس أعدت في عام ٢٠٢٢ نحو ١٤٣ مشروع مواصفة توزعت على ٤٠ مواصفة غذائية ٥٠ مواصفة هندسية و٢٠ مواصفة مقاييس و١٥مواصفة نسيجية و١٠ مواصفات كيميائية و٨ مواصفات جودة، بينما بلغ عدد مشاريع المواصفات المعتمدة ١١٠ مواصفات جودة.

وفي مجال الجودة أصدرت الهيئة ٨٦ شهادة مطابقة بالتوازي مع متابعة وسحب عينات للشركات الحاصلة على شارة المطابقة في كل من:

لبنان: بلغ عدد الشهادات التي أعطيت ٨٢ شهادة. اليمن: بلغ عدد الشهادات التي أعطيت ٢ شهادة. السعودية: بلغ عدد الشهادات التي أعطيت شهادة واحدة. الكويت: بلغ عدد الشهادات التي أعطيت شهادة واحدة.

وفيما يتعلق بشارة المطابقة تمت متابعة وسحب عينات لـ٥٠ منتجاً حاصلاً على شارة المطابقة لـ١٥ شركة. أما في مجال عمليات المنح وتجديد شهادات أنظمة الجودة بأنواعها قمنا متابعة عمليات التدقيق من أجل منح تجديد شهادات الأيزو للأنظمة الإدارية ومتابعة إجراءات تسجيل جهات المنح، ومتابعة إجراءات تسجيل مكاتب التأهيل.

أما في مجال التعاون الدولي فتمت متابعة العمل مع المنظمتين الدوليتين: منظمة التقييس الدولية (الأيزو ISO) وهيئة دستور الغذاء والمشاركة في نشاطاتها المتمثلة بحضور الاجتماعات الافتراضية (codex) للجان الفنية الدولية ودراسة مشاريع المواصفات الدولية، إضافة للمشاركة في اجتماعات مجموعة العمل للترجمة العربية الخاصة باللجنة الفنية المعنية بدراسة المواصفات الدولية الخاصة «بإدارة المخاطر» ISO/TC ATTF1/٢٦٢ التي عقدت في عمّان– الأردن. إضافة إلى المشاركة في الاجتماع الإقليمي التنسيقي التقني الذي ينظمه فريق الامتثال التابع لبرتوكول مونتريال، والذي عقدت في دبي – الإمارات العربية المتحدة.

فلاحو مصر يتبادلون الخبرة مع فلاحي سورية

الخليف لـ«الوطن»: مقايضة الحمضيات السورية بالبيوريا العراقي لم تبدأ حتى الآن

رامز محفوظ

كشف رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن» أن وفداً من جمعية الزراعيين المصريين زار أمس الاتحاد العام للفلاحين في سورية، مبيناً إلى أن الهدف من الزيارة تبادل الخبرات بين الجانبين في العمل الزراعي والتنظيمي.

ولفت إلى أن الوفد جاء من أجل القيام بجولة اطلاعية على الواقع الزراعي في المحافظات السورية، مبيناً أن الوفد المصري يطمح إلى الاستفادة من خبرة الفلاحين السوريين في العمل الزراعي، مشيراً إلى أن الاتحاد العام طلب من الوفد إمكانية التبادل بين الطرفين للمنتجات الزراعية المتنوعة.

وبخصوص الخطوات التي تم قطعها بموضوع مقايضة سماد اليوريا مع بعض الدول الصديقة مقابل إعطائها بعض المنتجات الزراعية السورية التي تتمتع بموصفات وجودة عالية وهي متاحة للمقايضة والتصدير، بيّن الخليف أنه خلال زيارة قام بها وفد من الاتحاد العام للفلاحين نهاية العام الماضي لاتحاد الجمعيات الفلاحية العراقية تم الاتفاق بين الطرفين بمقايضة السماد العراقي بالحمضيات والخضار والفواكه السورية لكن لغاية تاريخه لم يتم البدء بالمقايضة وهذا الموضوع مازال قيد الدراسة، منوهاً بأنه خلال العام الماضي جرى اجتماع بين وزير الزراعة السوري ووزراء الزراعة اللبناني والأردني والعراقي وتم الحديث عن موضوع مقايضة بعض المنتجات السورية بسماد اليوريا.

ولفت إلى أن ما يوزع على الفلاحين من الأسمدة خلال الموسم الحالي هو فقط ما يتم إنتاجه من معمل الأسمدة، لافتاً إلى أن المصارف الزراعية في المحافظات تقوم بتوزيع السماد على الفلاحين حالياً والأولوية في التوزيع هي لموسم القمح، مشيراً إلى أن الكميات التي توزع على الفلاحين تعتبر غير كافية وهذا ما قاله الفلاحون خلال جولة الاتحاد الأخيرة على كل المحافظات السورية موضحاً بأن المحافظات الخارجة عن السيطرة مثل محافظات الحسكة والرقة وقسم من ريف دير الزور لا تحصل أبداً على الأسمدة من المصارف الزراعية ويضطرون لشرائها من السوق السوداء بأسعار مرتفعة جداً، وبخصوص توزيع المازوت الزراعي للفلاحين أكد الخليف أن كميات المازوت الموزعة على الفلاحين قليلة جداً والتوزيع يتم وفق المتاح والمتوافر والفلاحون يشترون المازوت بسعر عال من السوق السوداء، موضحاً أن هناك حديثاً عن انفراج قريب سيحدث بالنسبة لموضوع توزيع المازوت للفلاحين بالتوازي مع وصول توريدات جديدة من النفط خلال الشهر الجاري.

وعن تأثير قلة الأمطار أكد الخليف أن الهطلات المطرية خلال فصل الشتاء الحالي تعتبر قليلة وتتمنى أن تتحسن خلال الأيام القادمة.

جامعة دمشق تعمم آلية لتوزيع الطلاب على فروع العقاري والتسليف الشعبي

علي لـ«الوطن»: توجه آلاف الطلاب خلال فترة محدودة للتسجيل أكبر من طاقة العاملين

عبد الهادي شباط

تحولت حالة الازدحام أمام فرع المصرف العقاري بالبرامكة (كلية الحقوق) إلى ظاهرة وكأنها مستعصية على الحل وكل من الجهات المعنية ترمي على الآخر باللوم، فرئاسة الجامعة تعتبر أن الموضوع في عهدة المصرف العقاري في حين لسان حال العقاري يقول ألا يكفيني مشكلة الصرافات ولماذا لا تشترك بقية المصارف في فتح حسابات للطلبة في الجامعات وعدم اختصار الموضوع على العقاري؟

ومع احتدام حالة الازدحام وتعثر مئات الطلاب عن تسديد الرسوم الجامعية خاصة نظامي التعليم المفتوح والموازي، عممت جامعة دمشق– إدارة التعليم المفتوح أمس إلى مصرفي العقاري والتسليف الشعبي استلام الرسوم الجامعية من طلاب التعليم المفتوح عن الفصل الأول لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وفق توزيع محدد نشرته عبر حساباتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي منذ قليل.

وتضمن التعميم أنه يمكن لطلاب برامج (الدراسات القانونية، رياض الأطفال، علوم سياسية) تسديد الرسوم حصراً في أحد فروع مصرف التسليف الشعبي (فرع الجامعة– المعهد الهندسي، الميدان، القصاع، جرمانا، التل، ٢٩ أيار، أبو رمانة، الجسر الأبيض، الحمرا، الحريقة، الجمارك).

في حين يتمكن طلاب برنامج المحاسبة، والمشروعات من تسديد الرسوم عن طريق فرع المصرف العقاري في البرامكة، وكل الأفرع الأخرى، بينما يتم تسديد رسوم طلاب برنامج (الإعلام، والترجمة) ضمن فرع المصرف العقاري في كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

واعتبر المدير العام للمصرف العقاري مدين علي في حديثه لـ«الوطن» أن اشتراك مصرف التسليف الشعبي في فتح حسابات للطلاب يخفف الضغط عن فرع الجامعة العقاري وبقية فروع العقاري من خلال تقاسم برامج التعليم المفتوح بين العقاري والتسليف وأن المصرف العقاري يعمل فقد المستطاع على تأمين البدائل والتخفيف من حالة الازدحام عبر العديد من الإجراءات منها تمديد العمل في بعض الفروع وزيادة عدد الموظفين عندما يكون ذلك متاحاً، علماً أن المصرف يعاني نقصاً في العمالة وخاصة في الفروع وهناك العديد من الطلبات التي تقدم بها المصرف لتزويده بعدد إضافي من العاملين ومثال على ذلك لديه في بعض الفروع في المحافظات أقل من ١٠ موظفين وهو عدد غير كاف وتم الطلب أكثر من مرة لزيادة هذا العدد، واعتبر أن المصرف العقاري يحاول تقديم خدمة أفضل للطلاب لكن توجه آلاف الطلاب خلال فترة محدودة للتسجيل يكون أكثر من طاقة العاملين خاصة في الفروع المحاذية للجامعة إضافة لبعض الصعوبات التقنية والفنية التي يعمل المصرف على التغلب عليها عبر كوادره المحلية.

ومع تعميم الجامعة أمس أبدى مصرف التسليف الشعبي استعداده لفتح حسابات لطلاب التعليم المفتوح والموازي خاصة أن لدى المصرف فرعاً ضمن الحرم الجامعي في منطقة البرامكة بجانب كلية الهندسة المدنية وأن هناك تنسيقاً مع رئاسة جامعة دمشق حول ذلك.

وعلى التوازي لذلك علمت «الوطن» من مصدر مطلع في جامعة دمشق أن رئاسة الجامعة تتجه نحو تطبيق الدفع الإلكتروني لحل مظاهر ازدحام الطلاب في برامج التعليم المفتوح والموازي أمام فروع المصارف.